- المَصيرُ، مِنْ ذلك، إلى مَعْرفةِ كيفَ يكونُ الأخذُ مِنْهُما لِمَصْلحةِ التّفسير، فعلى قَدْرِ إدراكِ ما يكونُ مِن النّحوِ، وما يكونُ مِن اللّغة، يكونُ إحْكامُ العلاقةِ بين الآلةِ اللُّغَويةِ، والغَرَضِ التَّفْسيري، وهذا ثالثاً.

ويَظْهَرُ هذا الأمرُ جَلِيّاً في توجيهِ ما يَشِذُّ، في لُغَةِ القُرْآنِ الكريم، عَنْ قَواعِدِ النّحو؛ فإنّ المَوْقِفَ، عِنْدهم إزَاءَه، على وَجْهَيْن:

- **الإصْرارُ على رَدِّهِ إلى قوانينِ النّحوِ بشَتّى إمْكاناتِ التّأْويلِ المُتاحَة.**
- **الْتِماسُ تفسيرِهِ مِنْ خارجِ المَنْظُومةِ النّحوية؛ كالحَمْلِ على لَهْجةٍ عربيّةٍ، مثلاً.**

والحملُ على الوجهِ الأوّل، هو التّوجيهُ النّحوي، والحملُ على الثّاني، هو التّوجيهُ اللُّغَوي، واللّغةُ أَوْسَعُ مِن النّحو؛ بما هي أشملُ لِلَهَجاتِ العرب، والنَّحْوُ أَضْيَقُ بما هو محصورٌ في المُطَّرِدِ الذي تُمَثِّلُهُ لغةُ قُرَيْش خيرَ تمثيل، والقُرآنُ قُرشيُّ اللِّسانِ، في غالِبِه، وشَذَّتْ فيه مَواضِعُ فجاءَتْ على غَيْرِ لهجةِ قُرَيْش، فاضطربَ الرّأيُ بين حملِها على المُطَّرِدِ المُوَافِقِ لِلُغةِ قُرَيْش، وبين حملِها على إحْدى لُغاتِ العربِ، بما صحَّ أنَّ في القُرْآنِ منها شيئاً كثيراً، واضْطِرابُ الرّأيِ في هذا قَضَى بأنْ يكونَ مِنه المَتْبُوعُ، ومِنه المَدْفوع، والمَرْجِعُ في فَرْزِ ذلك هو أُصُولُ التّفسيرِ اللُّغَويةُ، والبَيَانيّةُ، وقواعِدُه الثّقافية؛ ذلك لأنّ حملَ الشّاذِّ، الذي هو لهجةٌ، على مُوجِبِ القانونِ النَّحْويِّ، مَعِيبٌ بأَمْرَيْن:

1- تَحْكيمُ أُصُولِلَهْجةٍ في لهجةٍ أُخْرى، وهو مَرْفوضٌ عِند النُّحَاةِ أنفسِهِم؛ لأنّ المُقرَّرَ عِنْدهم "<u>أنّ كلَّ لهجةٍ أصلٌ بِذاتِها</u>".

2- تَقْديمُ مُقْتَضى النَّحْوِ على مُقْتَضى التَّفْسِير، وهو قَلْبٌ للوضعِ بجعلِ الوَسِيلةِ غايةً، والغايةِ وسيلةً.

وفي هذا البحثِ اجتهادٌ في مَسْألتين، في سَبيلِ تَصْحيحِ الوضعِ بدعْمِ مَشْروعِ أُصُولِ البيانِ في فَهْمِ الخطابِ القُرْآنيِّ وتأْوِيلِه، وذلك عَبْرَ بيانِ حُدُودِ العُلُومِ النَّحْويّة، ومُنْتَهَاها في فَهْمِ القُرْآنِ وتَأْويلِه، وإظْهارِ كيفَ تكونُ أصولُ البيانِ المَرْجِعَ الأساسَ في فَرْزِ المَتْبُوعِ عن المَدْفُوع مِن تَوْجيهاتِ النَّحْويين للشّاذِّ في لُغَةِ القُرْآن الكريم.

والغايةُ الكُبْرى هي إفْهَامُ كلِّ صاحبِ فَنٍّ، واخْتِصاصٍ عِلْمِيٍّ أنّ البحثَ في القرآنِ هو مِنْ بابِ القَوْلِ في كلامِ الله تعالى قَبْلَ كَوْنِهِ اجْتِهاداً في فَنِّه، وتخصُّصِه؛ فإنّ فَهْمَ هذا، وإدراكَ المُرادِ مِنْه هو فاتحةٌ ضروريّةٌ لِبناءِ **<u>أُصُولِ البيانِ في فَهْمِ الخِطابِ القُرْآنيِّ وتأويلِه.</u>**

<u>1/ المَسْألةُ الأولى:</u> قال الله تعالى، في القصّةِ عنْ فرعونَ يصفُ موسى وهارونَ، وما أظْهَرا له من المُعْجزة: (إنّ **<u>هذانِ لسَاحِرانِ</u>** يُريدانِ أنْ يخرجاكُمْ مِن أرضِكم بِسِحْرهما ويَذْهبا بطريقَتِكم المُثْلى) [طه: 63].

والشّاهدُ في (هذان)، والشاهدُ فيه هذه الألفُ التي هي علامةٌ للمرفوعِ مِن المُثنى، وهي هُنا فيما حقُّه النّصب، وعلامةُ النصبِ الياء، فكانَ القياسُ: (إنّ هذين)، قال في الألفيّة:

و(ذَانِ) (تَانِ) للمُثَنّى المُرْتَفِع * ..... [1]

والهاءُ حرفٌ للتنبيه[2]، ويقالُ في تثنيةِ (ذا) ذانِ، فيلتقي ألفان؛ ألفُ (ذا)، وألفُ التثنية، فتحذفُ إحداهما، واختُلِفَ في أيِّهما تحذف، وسيأتي في مَوْضِعِه:

وقد جاءوا في توجيهِ هذا بأقوالٍ، مِنها:

- **القولُ الأوّل:** أنّ (إنّ) جوابيةٌ، بمعنى (نعم)، فجعلوها حرفاً هاملاً، فارتفع (هذان) بالابتداء؛ لخروجِ (إنّ) عنْ أنْ تكون عاملةً ناصبة، وأيّدوه بقولِ الشّاعر: [مجزوء الكامل]

بَكَرَ العواذلُ في الصَّبُو * حِ يَلُمْنَني وألُومُـــــــهُنَّهْ

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَــلا * كَ، وقَد كَبِرْتَ فقلتُ: إنَّهْ[3].

وبِقَوْلِ ابنِ الزُّبَير، لمَنْ قال له: "**لعنَ الله ناقةً حملتني إليك**" قال: **إن** وراكبَها؛ يريدُ: نعم، وراكبَها.

ورَدُّوا الاستدلالَ بالبيتِ بكونِ (إنّ) فيه ناصِبة، والهاءُ اسمها، لا للسَّكْت، وخبرُها في تقدير: إنّه كذلك.

وأما قولُ ابنِ الزّبير فغيرُ جائزٍ فيه ذلك؛ لأنّ فيه حذفاً لجزئَيْ (إنّ)، وهو غيرُ جائزٍ، كما رأوا جعلَ (إنّ) بمعنى (نعم) ضعيفاً لقلّةِ وروده، وعلى التَّسْليمِ لثبوتِه لم يَرَوْا لها وجهاً في هذا الموضعِ لعدمِ تقدُّمِ ما يقتضي استعمالها[4]. كما رُدَّ هذا بأنّ اللامَ في الخبر هي المُسَمَّاةُ المُزَحلقة، وقيل: يجوزُ أنْ تكون زائدةً كما زيدتْ في قولِ الشّاعر: [الرجز]

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌشَهْرَبَه * تَرْضَى مِن اللَّحْمِ بعظْمِ الرَّقَبَه.

وقولِ الشّاعر: [الكامل]

خالي لأنْتَ، ومَنْ جريرٌ خالُه * يَنَلِ العُلا ويُكَرِّمِ الأخْوالا[5]

أو أنّها، على التّسليمِ بأنّها للتّوكيدِ، داخلةٌ على مبتدأ محذوف؛ أي:(إنّ هذانِ **لهما** ساحران)، فلمْ تدخلْ على خبرالمبتدأ، ورآهُ الزّجّاج، وعرضَه على المُبَرِّد وغيره، فقَبِله، وذكرَ له أنّه أَجْودُ ما سَمع في هذا[6].

([1]) مَتْن الألْفِيّة، ص: 32 .

([2]) مَعَاني الحُرُوفِ، للرُمّاني، ص: 69.

([3]) البَيْتُ لعبدِ الله بْنِ قيسٍ الرُّقَيّات، ديوانُه: 66. وهُو مِنْ شَوَاهِدِ كتابِ سِيبَوَيْه،151/3 و 162/4، على أنّ ما ينْبغي التّقطُّنُ إليه في حقِّ سِيبَوَيه، أنّه قد ساقَ البَيْتَين لتصحيحِ مجيء (إنّ) للجواب، في كلامِ العرب، ولمْ يَزِدْ على ذلك، فهو لَمْ يُوَجِّه بهما الآيةَ التي نَنْظُر هُنا فيها، فإنّ ذلك مِنْ صَنيعِ مَنْ تلاهُ مِن النُّحَاةِ، واللُّغويين، والمُفَسّرين، وهذا مَعْناه أنّ سيبويه كان على وَعْيٍ تامٍّ بالحدّ بين نهايةِ النَّحْو، وبدايةِ التَّفْسير.

([4]) يُنْظَر: رُوحُ المَعَاني، لِلألُوسيّ، م8، 741/16.

([5]) مَعَاني القُرْآنِ وإعْرابُه، للزّجّاج، 296/3.

([6]) مَعَاني الزّجّاج، 296/3. وخزانةُ الأدَب، 130/3، وفِقْهُ اللُّغة، للثّعالبيّ، ص: 357.

وحملوهُ على غيرِ هذا، بأنّ جعلوا دخولَ اللامِ على خبر (إنّ)، وإنْ لمْ تكنِ النّاصبة، لشَبَهِها بالنّاصِبةِ لَفْظاً [1]، ورأَوْا في دخولِ اللامِ على الخبر بُعْدا؛ لأنّه خاصٌّ بالشِّعْر[2]، لكنَّ الألوسيَّ أيَّده بدخولها عليه بروايةِ التّرمذيّ، وأحمد، وابنِ ماجة: (**أَغْبطُ أوْليائي عِنْدي لَمُؤْمِنٌ خفيفُ الحاذِ**)، وجعلَه أصْدقَ شاهدٍ في المَسْألة، ولكنّ هؤلاءِ الأئمّةَ رَوَوْه بدخولِ (إنّ)، لا كما زعمَ الألوسيُّ[3].

وأمّا في قراءةِ (إنْ هذان)، بتَسْكينِ نونِ (إنّ) فهي النّافية، واللامُ بمعنى (إلّا)، والمَعْنى: (ما هذان إلّا سَاحران)[4]، وصحّحه الأزهريُّ [5]، ورأى مَكّيُّ بنُ أبي طالبٍ القيسيُّ أنَّ في جعلِ اللّام بمعنى (إلا) ادِّعاءً أنْكرهُ البَصْريون[6].

- **القولُ الثّاني:** أنّ (إنّ) عاملة، مُفيدةٌ للتّوكيد، لكنّ اسْمَها ضميرُ الشّأنِ المحذوف، والتّقدير: (إنّه هذان)، والجملةُ (هذان لَسَاحران) خبرُها[7]، وحسَّنَه مكيٌّ مع احترازِه بكونِ دخولِ اللام على الخبر، هنا، بعيد[8]، ولمْ يُعَلِّق الزّجّاجُ عليه، واكْتفى بعَزْوِه لفُدَماء النّحويين[9]، ورَوى الألوسيُّ أنّهم ضعّفوه بأنّ ضميرَ الشَّأْنِ موضوعٌ للتّقوية، وما كان كذلك لا يناسِبُه الحذف، وحكَموا على ما رُوِيَ في حذفه بالضّرورةِ والشُّذُوذ[10]، وأنه ليس حذفُه، هنا، كحذفِه مِنْ أنَّ المَفْتوحةِ المُخَفَّفَة؛ لأنّ الكلامَ معها مَبْنيٌّ على التخفيف، ولو رُدَّ الضّميرُ لزمَ تشديدُ النّون؛ لأنّ الضميرَ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أُصُولها[11].

وعلى التّسليمِ له يظلُّ بحثُ دخولِ اللّام، وقد جعلَها أبو حيّانٍ فارقةً بين (إنّ) المُخَفَّفَة و(إنْ) النّافية؛ فضَعُف بذلك أنْ تكونَ نافية[12].

([1]) رُوحُ المَعَاني، م8، 742/16.

([2]) مُشْكِلُ إعْرابِ القُرْآن، لِمَكّي بنِ أبي طالبٍ القَيْسيّ، ص: 439.

([3]) رَوَاهُ التّرمذيُّ في "بابِ ما جاءَ في الكفافِ والصَّبْر عليه"، (حَدِيث رقم: 2347)، ص: 431، ورَواهُ ابْنُ مَاجة بلفظِ (إنّ أغْبَطَ النّاسِ عِنْدي مُؤْمِن)، بغير لامٍ، في "بابِ مَنْ لا يُؤْبَه له"، (حديث رقم: 4117)، ص: 428.

([4]) حُجّة القِراءات، لابْنِ زَنْجِلة، ص: 456.

([5]) مَعَاني القِراءَات، ص: 310.

([6]) مُشْكِلُ إعرابِ القُرْآن، ص: 440.

([7]) رُوحُ المَعَاني، م8، 742/16.

([8]) مُشْكلُ إعرابِ القُرْآن، ص: 440.

([9]) مَعَاني القُرْآنِ وإعْرابُه، 295/3.

([10]) رُوحُ المَعَاني، م8، 742/16.

([11]) رُوحُ المَعَاني، م8، 742/16.

([12]) النَّهْرُ المَادّ، لأبي حيّانٍ الأندَلُسيّ، 427/2.

- **القَوْلُ الثّالث:** أنّ (إنّ) مع تشديدِها مُلْغاة، حملاً لها على المُخَفَّفة في عملِها، فكما أَعْمَلوا المُخَفّفةَ أهملوا المُشَدّدة، أو أنّ إهمالها مِن بابِ الحطِّ مِنْ رُتْبَتِها؛ فإنّ عملَها ليس لها على الأصالة، إنما لِشَبَهِها بالفعل، وما بعدَها مُبْتَدأٌ وخبر، ويَرِدُ بحثُ دخولِ اللّامِ على ما تقدّم، وعَزَاهُ الألوسيُّ للرُّمّاني[1]، ولَمْ أجِدْه[2].

- **القولُ الرّابعُ:** وهو قولٌ نقلَهُ ابْنُ منظورٍ في اللِّسَان، قال: "**وإنْ ثَنَّيْتَ (ذا) قلتَ: (ذان)؛ لأنّه لا يَصِحُّ اجتماعُهما لِسُكونِهما، فتسقطُ إحْدى الألِفَيْن، فمَنْ أسْقطَ ألفَ (ذا) قرأَ "إنّ هذيْن لسَاحران"[3]، فأعربَ، ومَنْ أسقطَ ألفَ التَّثْنِيةِ قرأَ "إنّ هذانِ لَسَاحران"؛ لأنّ ألفَ (ذا) لا يقعُ فيها إعْرابٌ**"[4].

وأبَاه ابْنُ بَرِّي بأنّ ألفَ التّثنيةِ إنّما زِيدَتْ لمعنى، وما زيد لمَعْنى لا يجمُلُ به الحذفُ[5].

- **القولُ الخامِسُ:** وهو أنْ تكونَ على لغةِ قومٍ مِن العرب، وهمْ بنو الحارثِ بنِ كعبٍ، وغيرِهِم مِنْ كِنانةَ؛ كخثعمٍ، وبني العنبر، وبني الهجيم، ومُرادٍ، وعُذْرة[6]؛ فإنّهم يأتون بالمُثَنّى على صورةِ الألفِ حيثما وقع مِن الإعراب، فيقولون: جاء الزّيدان، ورأيتُ الزّيدان، ومَرَرْت بالزّيدان، قال شاعرُهم: [الطويل]

تَزَوَّدَ مِنا بَيْن أُذْنَاهُ ضربةً * دَعَتْه إلى هابي التُّرابِ عَقِيمُ[7]

كمَا أَنْشَدُوا: [الطويل]

فأَطْرقَ إطْراقَ الشُّجَاعِ، ولو رَأى * مَسَاغاً لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لصمَّمَا[8]

وغيرَ هذا، ومُفَادُه أنّ الآيةَ محمولةٌ على لغةٍ مِنْ لغاتِ العرب، وفي القرآنِ مِنْ لغاتِ العربِ الكثير.

وهذا التوجيهُ، هو عِند أهلِ العلمِ، في واحدةٍ مِن مَرْتَبَتَيْن:

- **إنّهُ أَجْوَدُ الأقوال**؛ فقد اكتفى به أبو حيّانٍ في النّهر المادّ[9]، فدلَّ على الاختيار، والكَرْمانيُّ في مَفاتيح الأغاني[1]، وردَّ به الزَّجَّاجُ أقوالَ غيرِه بأنْ وصفَ ناقلَه بأنه رأسٌ في رواية اللّغة[2]، وقدّمه مَكِّيٌّ

([1]) رُوحُ المَعَاني، م8، 743/16.

([2]) مَعاني الحُرُوف، ص: 123.

([3]) قَرَأَ بها أَبُو عَمْرو بْنُ العَلاء، يُنْظَرُ: الجامِع، 157/11، ومَعَاني القِرَاءات، ص: 310، ورُوحُ المَعَاني، م8، 744/16.

([4]) لِسَانُ العَرب، 03/5.

([5]) لِسَانُ العَرب، 03/5.

([6]) النَّهْرُ المَادّ، 427/2، ورُوحُ المَعَاني، م8، 743/16.

([7]) مُشْكِلُ إعْرابِ القُرْآن، ص: 439، ونَسَبُوه إلى هَوْبَرَ الحارثيّ، يُنْظَر: لِسَانُ العَرَب، مادّة (هبا)، وهمع الهوامع، 40/1، وشَرْحُ المُفَصّل، 128/3.

([8]) مَعَاني القُرْآنِ وإعرابُه، 295/3، والبيتُ للمُتَلَمِّس، يُنْظَرُ: شَرْحُ المُفَصّل، 128/3، ولِسَانُ العَرب، مادّة (صمم)، والنَّهْر المَادّ، 427/2، ومَعَاني القِراءاتِ، ص: 311. ومُشْكِلُ إعْرابِ القُرْآن، ص: 439.

([9]) النَّهْرُ المَادّ، 427/2.

فصدَّرَ به أقوالَ التّوجيه[3]، وصرّح به الألوسيُّ، فقال: "**وهُوَ أَجْوَدُ الوُجُوهِ وأوْجَهُها**" [4].

- **إنّهُ ثاني أَجْوَدِ الأقوال**؛ وهو عِند الزَّجَّاج؛ فقد قدّمَ عليه رأياً له رآه، وهو المَصِيرُ بـ (إنّ) إلى معنى (نعم)، وجعلُ اللامِ داخلةً على مُبتدأ محذوفٍ؛ أي: (لهما ساحِران)، قال بعد أنْ أَظْهَر قولَه، وزكّاه برضا المُبرّد والجوهريِّ، عنه: "**والذي يَلي هذِه (يُشيرُ إلى كلمَتِه في التَّخْريج) في الجَوْدةِ مذهبُ بني كنانةَ في تركِ ألفِ التثنيةِ على هيئةٍ واحدةٍ**"[5].

والذي نراه، والله تعالى أعْلم بالصّواب، أنّ الحملَ على اللُّغةِ الكنانيةِ أوْلى ما في المَسْألة، وأنّ ما سِواهُآتٍ جميعُه مِنْ خَلَلٍ منهجيٍّ كبيرٍ في بحثِ لغةِ القرآنِ الكريم، وذلك مِنْ وَجْهَيْن أَسَاسيّين:

– **أَوَّلُهُما:** تحكيمُ الضّيّقِ في الواسِع؛ على معنى تحكيمِ قواعدِ النّحو، مع انحصارِها في مستوى الاطّراد، وهو بعضُ اللّغة، وإنْ كان بعضَها الغالب، والمقرَّرُ عندهم أنّ قواعدَ النُّحاةِ أَضْيَقُ مِن كلامِ العرب، وأنّ شُيُوعَ القاعدةِ لا يعني مُطابقَتَها لسُلوكِ اللّغة [6]؛ فمفهومُ الإصرارِ على توجيهِ الآيةِ مِنْ داخلِ المنظومةِ النّحويّةِ يقعُ على الضِّدِّ مِن التَّسْليمِ لِكَوْنِ الحكمِ على لغةِ القرآنِ بالقُرَشيّةِ حكماً أغْلَبِيّاً، لا إطْلاقيّاً[7]. ويُفَسِّرُ هذا الإصرارَ الميلُ إلى إرضاءِ أصُول الصِّناعةِ النحويّة على حِسابِ المَعْرفةِ اللّغوية.

لذا، فالأيْسَرُ مِنْ كلِّ أقوالهم، والأدنى للتَّسْليم، هو الحملُ على لغةِ بني الحارثِ بنِ كعبٍ، كما تقدّم؛ لأنّ تفسيرَ الآيةِ واقعٌ في اللّغةِ، لا في النّحو.

وأمّا قولُ الزّجّاجِ بأجْوَدِيَّةِ رأيِه، فمفهومُه حملُ القرآنِ على النّحوِ، لا على اللّغة، وإنْ بَدا له أنّ رأْيَه مُزَكًّى مِن إمامٍ، أو إمامين جَلِيلَيْن، فهي تزكيةٌ فيها مَرضاةٌ لأصولِ الصّناعةِ النحويّةِ، لا مَرْضاةَ فيها لأصولِ التّفسير عامّة، وأصولِ التَّفْسيرِ اللّغوية منها خاصّة؛ وذلك على هذا البَيَان:

- لمْ نَرَ في عُلماءِ الوجوهِ والنّظائر، والكلّياتِ مَنْ قرّرَ أنّ كلَّ (إنّ)، في القرآنِ، هي بمعنى التوكيدِ ثمّ اسْتثنى التي في آيةِ طه، هذه.
- ظُهُورُ انحرافِ هذا التخريجِ على أصلٍ مُعْتبرٍ، وهو مُراعاةُ عادةِ القرآنِ في الخطاب، وقد جرتْ كلُّ (إنّ)، في القرآن، لمَعْنى التوكيد، وخروجُها، في هذا المَوْضِع، عن عادةِ جريانها

([1]) مَفاتيحُ الأغاني، ص: 273.

([2]) مَعاني القُرآنِ وإعرابُه، 295/3.

([3]) مُشْكِلُ إعرابِ القُرْآن، ص: 439.

([4]) رُوحُ المَعاني، م16، 743/8.

([5]) مَعاني القُرْآن، 296/3، ويُنْظَر: مَعاني القِراءاتِ، ص: 311، هذا، وقَدْ قالَ السُّيُوطي، بَعْدَ أنْ حَكى الأقْوالَ في المَسْألَة: "وظَهَر لي وَجْهٌ آخر، وهو أنّ الإتْيانَ بالألِفِ لِمُناسَبة (سَاحِران يُريدان)؛ كما نَوَّنَ (سلاسلاً) لِمُناسَبة (أغلالاً) [الإنسان: 04]، ومِن سَبَأٍ؛ لِمُناسَبة (بنبإٍ) [النّمل:22]". يُنظر: الإتقان، 226/2، وهو قولٌ حَرِيٌّ بالقَبُولِ مِنْ وَجْهٍ، وبالتَّرْك، مِنْ آخر؛ فأمّا قَبولُه فَلِقِيامِه على جَعْل (إنّ) للتَّوْكيد، وأمّا تَرْكُه فَلعَدَم أَخْذِه مِنْ سَبيلِ الاسْتِدْلالِ بآيَتَيْ الأعرافِ والشّعراء.

([6]) تمّام حسّان، رائداً لغوياً، ص:37، والقَاعِدةُ اللُّغويّة، ص: 21.

([7]) مِنَ القَضَايا الكُبْرى في القِراءاتِ القُرْآنيّة، د. محمّد حَسَن حَسَن جَبَل، ص: 19.

فيه، مُفْتَقِرٌ إلى الدّليل، والخلافُ المحكيُّ في توجيهِها دليلٌ على افتقارِها إلى الوضُوح المُغْني عنِ الدّليل، قال الدّكتور محمّدُ سعدٍ الخطيبُ، في تعريفِ (عادةِ القرآن): "**هُو تَكَرُّرُ ورودِ لفظٍ، أو تركيبٍ أو أسلوبٍ، في القرآنِ ليدُلَّ، غالباً، على معنى مُعَيَّنٍ، وقولُنا "غالبا" يُشِير إلى أنّ مخالفةَ العادةِ مرةً، أو مَرَّتَيْن، لا يَقْدَحُ فيها، لكنّ هذه المخالفةَ لا تُعْتَبَرُ إلا إذا دلَّ عليها دليلٌ أو كانت مِنَ الوضوحِ بحيثُ لا تحتاجُ إلى دليلٍ**"[1].

وليستْ إنّ، هُنا، عند مَن يخرجُها إلى معنى (نعم)، في انفرادِها، كمِثْلِ كلمةِ (ضيزى)؛ فإنّ كلمةَ ضِيزى هي مِنْ ظهورِ المعنى بحيثُ لا يقعُ فيها اختلاف، ولم يكنْ بها إشكالٌ يَدْفَعُه التّخريج، إنّما نَظَروا في سِرِّ استخدامِها، في ذلك المَوْضِع، مِنْ سُورة النّجم، خاصّة، وكلُّ كلمةٍ انفردتْ في لغةِ القرآنِ فانْفِرادُها يُفَسِّرُهُ ظهورُ معناها بما يُغْني عَن التخريج، وعلى طلبِ التَّأْكيتِ في اسْتِعْمالها.

كما لا يخفى أنّ الإجحافَ بأصلِ مُراعاةِ عادةِ القرآنِ الكريمِ ،هو إجحافٌ بآصَلِ أصولِ التفسيرِ وهو تفسيرُ القرآنِ بالقرآن [2].

- في تخريجِ الزّجاج، وتخريجِ غيرِه، انحرافٌ عَنْ أصلٍ ثانٍ، هو حملُ الخطابِ القُرْآنيِّ على الإفهامِ والتّفهيم، لا على التّعميةِ والتّلبيس، والتعميةُ في حملِ (إنّ) على معنى (نعم) حاصلةٌ مِنْ وجوهٍ، مِنْها مَثلاً:

- خُروجُها عَنِ العادةِ بِغَيْرِ دَليلٍ مُبين.

- بناءُ التّخريجِ على المعنى الإفراديِّ، لا التّركيبي؛ فإنّه، وإنْ سُلِّمَ لمجيئِها، في كلامِ العرب، بمعنى (نعم)، فإنّ السّياقَ لا يُساعدُ عليه؛ لأنّه لَمْ يتقدَّمْ في الكلامِ ما تكونُ هي جواباً له، والإخلالُ بالسّياقِ إجحافٌ بواحدٍ مِن آصلِ أصولِ التّفسير كذلك، يقولُ الدّكتور بودرع:"**يَقْتَضِي منهجُ التّفسيرِ اللُّغَويّ السّياقيّ ألا يقتصرَ المُفَسِّرُ على دلالةِ الكلمةِ المُفردةِ، بلْ يجاوزُها إلى تركيبِ الكلام**"[3].

وأمّا ما ذهبوا إليه مِنْ تضمينِ الكلامِ المُتقدِّمِ عليها ما يقتضي اسْتِعْمالها ففيه مِن التكلّفِ ما تَمُجُّهُ بلاغةُ القرآنِ لبُعْدِه[4]، وهذا التّكلُّفُ يُظْهِرُه أنّ جَعْلَ (إنّ) بمعنى (نعم) مما فيه تشويشٌ

([1]) مَفاتيحُ التَّفْسِير، 581/2.

([2]) يُنْظرُ: تَفْسِيرُ القُرْآنِ بالقُرْآن، ص: 158.

([3]) مَنْهَجُ السّياقِ في فَهْمِ النَّصّ، ص: 38، والخطابُ القُرْآنيُّ ومَنَاهِجُ التّأْويل، ص: 185، والنَّصُّ الشَّرْعيُّ وتأويلُه، صَالح سبوعي، ص: 52 و 72.

([4]) رُوحُ المَعَاني، م8، 741/16. يقولُ الدّكتور مُحَمّد أبو موسى: "الإعرابُ يَعْني العَلاقة، ولُحْمَةَ النَّسَبِ بين الكلماتِ في الجُمْلةِ الواحدة، وإذا صَحَّتْ العلاقةُ الإعرابيّةُ، واسْتَقَامَتْ في ذَوْقِ النّحو، فهي تلك المُنَاسَبةُ الصَّحِيحةُ التي يَرْضاها ذَوْقُ البلاغة ... والذين يَزْعُمُون أنّ النَّحْوَ لا يَعْنيه مِنْ هذا إلاّ أنْ تُضْبَطَ حَرَكاتُ الأواخِر، لا يَفْهَمُون النّحو؛ لأنّ النَّحْوَ الذي يَعْرِفُهُ عُلَماءُ هذه الأمّة، هو النَّحْوُ الذي يَبْحَثُ مَنْطِقَ اللّسَان، ويُحَلِّلُ ضُرُوبَ العَلاقاتِ بين كلماتِه، وَيَشْرَحُ سَليقةَ الأمّةِ المُنْعكِسَةَ في هذا البناءِ الإعْرابيِّ المُعْجِب". **دلالاتُ التّراكيب، دراسةٌ بَلاغية**، ص: 268، ويُنْظر: **أُصُولُ التَّحْليلِ النَّحْويِّ لآياتِ القُرْآنِ الكريم، "الاحْتِياطُ مِنْ تَفْكيكِ نَظْمِ القُرْآنِ نَمُوذَجاً"**، د. مُحَمَّد عَبْد اللَّطِيفِ الخَطِيب (ضِمْن بُحُوثِ المُؤْتَمَرِ العَالَميِّ الثّالثِ للباحثين في القُرْآنِ الكريم وعُلُومِه، فاس، 2015)، 707/2.

على الفهمِ بعدمِ تَبَيُّنِ المُناسبةَ بينها وبين ما تَقَدَّمَها، والعملُ بمبدأ المُناسبةِ أحدُ الأصولِ المُعْتبرة كذلك، يقولُ الدّكتور بودرع: "**ويَتّصلُ بمُراعاةِ المُنَاسبةِ علاقةُ الانْسِجامِ في الكلام، وهو شِدَّةُ تماسكِ أجزائِه حتى يَتَحَدَّرَ تَحَدُّرَ الماءِ المُنْسَجِم**"[1]، فلَوْ كان في تحميلِ (إن) معنى الجوابِ تحدُّرٌ كتَحَدُّرِ الماءِ ما كان مِنْ داعٍ إلى تَبَيُّنِ ما يُسَوِّغُ اسْتِعْمالها باعتبارِ ما تَقَدّمها مِن الكلام، فكلُّ ذلك ممّا فيه إخلالٌ بمفهومِ **الشّبكةِ التّركيبيةِ للكلمةِ القرآنيّة**[2].

- على أنّا نَرى أنَّ أَخْطَرَ ما في جَعْلِ (إنّ) جوابيةً ازْورارُهُ عنْ أعْظمِ أُصُولِ التَّفْسِيرِ، وأعْلاها مَقاماً؛ وهو أصْلُ تفسيرِ القرآنِ بالقرآن، وهذا بيانُه، بحولِ الله:

- إنّه قدْ قصَّ القرآنُ الكريمُ عَنْ لقاءِ موسى، وفرعونَ وسَحَرتِه، في غَيْرِ هذا المَوْضِع؛ فقال تَعالى في الأعرافِ، على لِسَانِ الملأ، مِنْ قومِ فرعون: (**فألْقى عَصَاهُ فإذا هي ثعبانٌ مُبينٌ * ونَزَعَ يَدَه فإذا هي بيضاءُ للنّاظِرين* قال الملأُ مِنْ قومِ فرعونَ إنّ هذا لسَاحرٌ عليم * يُريدُ أنْ يُخْرِجَكم مِنْ أرضِكم فماذا تَأْمُرون)** [الأعْراف: 107-110].

وقال تعالى في الشُّعَراء: **(فألقى عصاهُ فإذا هي ثعبانٌ مُبين* ونَزَع يده فإذا هِيَ بيضاءُ للنّاظِرين * قال للملأ حولَه إنّ هذا لسَاحرٌ عليمٌ * يريدُ أنْ يُخْرِجَكم مِنْ أرضِكم بِسِحْرِه فماذا تَأْمُرون)** [الشّعراء: 32-35].

والقصّةُ، في المَواضِعِ الثّلاثِ واحدة، وفي مَوْصُوفٍ واحدٍ، في موقفٍ واحد، فهو إمّا أنْ تكونَ (إنّ) مُؤكِّدةً في كلٍّ، أو جوابيّةً في كلٍّ، فالمَوْضِعان اللّذان في الأعراف والشّعراء يُرَجِّحان التّوكيد على الجوابية، بلْ يَقْضِيانِ به قضاءً يجعلُ كلَّ نظرٍ فيها بعده غَيْرَ قويمِ البتّة، بل يجعلُهُ نظرَ مَنْ لا عِلْمَ له بأصولِ التّفسيرِ والبَيَان، ونحنُ، هُنا، نتكلّمُ في العلم، لا في أقْدارِ العُلَمَاء[3]، لذا؛ فإنّ في هذا التّوجيهِ إخلالاً بالقاعدةِ الجزئيّةِ التي تتعلّقُ بإمْكانِ بيانِ المُفْرَدةِ بسياقٍ لها أوضحَ مِن الأوّل[4]، مِنْ حيثُ أنّ اسْتِعْمالها في التّوكيدِ، في الأعرافِ والشُّعَراء، أوضحُ مِنْه في طه، فوجبَ حملُ تفسيرِ موضعِ طه على مَوْضِعَيْ الأعرافِ والشّعراء، والله تعالى أعلمُ بالصّواب.

- وفي وُسْعِنا أنْ نزيدَ في وَصْفِ هذا التّخريجِ بأنّه مخالطٌ لإجحافٍ آخرَ بقاعدةٍ ثقافيةٍ مِنْ قواعدِ التّفسير؛ وهي تتعلّقُ بالتّفسيرِ المَوْضُوعي، وإنْ تكنْ مما يَتَفرعُّ على تفسيرِ القرآنِ

([1]) مِنْ أُصُولِ التَّفْسِيرِ اللُّغَوِيَّةِ إلى البِنَاءِ النَصّي، 437/1.

([2]) مِنْ أُصُولِ التَّفْسِيرِ اللُّغَوِيَّةِ إلى البِنَاءِ النَصّي، 438/1.

([3]) يَنْقُلُ السُّيُوطيُّ عَنْ أبي حَيَّان، في الاقْتِراحِ، والإتْقَانِ، قولَه: "**ولَسْنا مُتَعَبِّدينَ باتِّباعِ جُمْهُورِ البَصْرِيِّين، بَلْ نَتَّبِعُ الدَّليل**"، الإتْقان، 265/2، ويُنْظَر: القَاعدةُ النَّحْويّة، ص: 20. ويَقُولُ ابْنُ جِنّي، في الخصَائِص: "**النَّحْوُ عِلْمٌ مُنْتَزَعٌ من اسْتِقْراءِ هذه اللُّغةِ فكلُّ مَنْ فُرِقَ له عَنْ عِلَّةٍ صَحيحةٍ، وطريقٍ نَهْجَةٍ كان خليلَ نفْسِه، وأبا عَمْرٍو فِكْرِه**" الخصائص، 189/1.

([4]) تَفْسيرُ القُرْآنِ بالقُرْآن، د. محمّد قجوي، ص: 442.

بالقرآن، ذلك أنّ فيه هجوماً على تفسيرِ (إنّ) بأنّها للجواب، دون ضمٍّ لها إلى الآياتِ التي هي معه ضِمْنَ القِصّةِ الواحدةِ، والمَوْضُوعِ الواحد[1].

وبعدُ، فإنّ مَأْتَى هذا الانحرافِ، هو تحكيمُ التّخصُّصِ والصّناعةِ في التفسير، وهو مِنْ جملة الاتّجاهاتِ المُنْحرفةِ في تفسيرِ القرآنِ الكريمِ الواجبِ دفْعُها، كما في عِبارةِ الدّكتور محمّد حسين الذّهبي، يقول: "**وأخيراً وجدْنا كلَّ مَنْ بَرَعَ في فنٍّ مِنَ الفُنُونِ يغلبُ على تفسيرِه، بصورةٍ واضحةٍ فنُّه الذي بَرَع فيه؛ فالنّحويُّ أكبرُ همِّه الإعرابُ وسَرْدُ مسائلِ النّحوِ وفُرُوعِه**"[2].

وحُكْمُ ما سبق أنّه مِنْ قبيلِ التّوجيهِ النّحويِّ للشّاذِّ، في لُغةِ القُرْآنِ الكريم، التّوجيهُ المدفوعُ، لا المَتْبوع، التّوجيهُ الواجبُ تجنُّبُه، والابتعادُ عنه لِيَصْفُوَ التفسيرُ مِنْ كلِّ ما فيه إهْدارٌ لأصولِ البيانِ فيه، وقواعِدِه الثّقافية[3].

2/ المَسْألةُ الثّانية: وهي في قولِه تعالى: **(وأَنْفِقُوا مِمّا رزقْناكم مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أحدَكم المَوْتُ فيقولَ ربِّ لولا أَخَّرْتَني إلى أجلٍ قريبٍ فأصَّدَّقَ وأكُنْ مِن الصّالِحين)**. [المُنافقون: 10].

والشّاهدُ، في الآيةِ، في قولِه: (فأصّدّقَ و**أكُنْ**)؛ إذْ جاء فيه الفعلُ (أكن) مجزوماً، وهو المعطوفُ على فعلٍ منصوبٍ بأنْ المُضْمَرةِ؛ لمجيئِه بعد فاءِ السّببيةِ الواقعةِ في جوابِ الطّلب [4]، وفيه شُذوذٌ عنِ اطّرادِ الاشْتراكِ في الحكمِ بين كلِّ مُتَعَاطِفَيْن:

- **القَولُ الأوّل:** ذهبَ قومٌ إلى أنّ (لولا) مُتضمِّنةٌ لمَعنى الشّرط، أو هي مُفْهمةٌ لمَعْنى الشّرط، وإنْ لمْ تكنْ مِنْ أَدَوَاتِه، فكأنّه قال: (إنْ أَخَّرْتني)، فتكونُ (فأصّدّق) في موضِعِ جزم،

([1]) يُنْظَر: أَصْلِ تَفْسِيرِ القُرْآنِ بالقُرْآن، مَفْهُومُه وضَوابِطُه، 252/1، ومَفَاتِيحُ التَّفْسِير، 364/1.

([2]) الاتّجاهاتُ المُنْحَرفةُ في تفْسِيرِ القُرْآن، دَوافِعُها ودَفْعُها، ص: 16 و ص: 39،وإذا صَحّ أنْ نَنْتَهِيَ إلى هذا القَوْل، فقد تَعَيَّنَ، معه، أنْ يُقالَ: إنّ حملَ الآيةِ على مَفْهومِ التّرخُّصِ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْس، كما في مَذْهبِ الدّكتور تمام حسّان، باطلٌ مِنْ جهةِ كَوْنِه تحكيماً لأصولِ لهجةٍ في لهجةٍ أخرى، أو لخرقه واحدةً مِنْ قواعدِ التّوجيه التي "لا تجيزُ الردَّ إلى غيرِ أصل"، والمعلومُ أنّ "كلَّ لهجةٍ أصلٌ بذاتها"، والقولُ بالترخُّصِ هو مفهومٌ محصورٌ ضِمْن اللّهْجةِ الواحدة، والدّكتور تمام محجوجٌ، في هذا، بما قرّره، هو نفسُه، في كتابه: **الأُصُول، ص: 167**، ويُنْظر: **العربيّة مَعْناها ومَبْناها، ص: 234**، و**البَيان في روائع القرآن، 257/1**.

([3]) هَذَا، وقَدْبَداللسُّيُوطيِّ رَأْيٌ؛قال، بَعْدَ أَنْ حَكى أَقْوالاً في المَسْألة: "وظَهَر لي وَجْهٌ آخر، وهو أنّ الإتْيَانَ بالأَلِفِ لِمُناسَبة (سَاجِران يُريدان)؛ كما نَوَّنَ (سلاسلاً) لِمُناسَبة (أغلالاً) [الإنسان: 04]، ومِن سَبَأٍ؛ لِمُناسَبةِ (بنبإٍ) [النّمل:22]".**الإتقان، 226/2**، وهو قولٌ حَرِيٌّ بالقَبُولِ مِنْ وَجْهٍ، وبالتَّرْك، مِنْ آخر؛ فأمّا قَبولُه فَلِقِيامِه على جَعْل (إنّ) للتّوْكيد، وأمّا تَرْكُه فَلِعَدَم أَخْذِه مِنْ سَبيلِ الاسْتِدْلال بآيَتَيْ الأعرافِ والشّعراء، كما يُمْكِنُ القولُ بأنّا لَمْ نَرَ في أمثلةِ الإتْباعِ والمُناسَبَةِ، أو غَيْرِهما مِمّا يَصْطَلِحُون به للمُشَاكَلَة اللَّفْظية، ما يُمْكنُ أنْ تُحْمَلَ عليه هذه الآية، وواجبٌ مُراعاةُ هذا الأمر؛ لأنّ العُدُولَ عَنِ الأصلِ مَضْبوطٌ بِضَوابِطِه، حتى إنّ مِنْ أُصُولِ التَّحْليلِ النَّحْويِّ أنّ "**الخُرُوجَ عَنِ القَاعِدَةِ خَاضِعٌ لقاعدة**". ويُنْظر: **أُصُولُ التَّحْليلِ النَّحْويِّ لآياتِ القُرْآنِ الكريم، "الاحْتِياطُ مِنْ تَفْكيكِ نَظْمِ القُرْآن نَمُوذَجاً"**، د. مُحَمَّد عَبْد اللَّطِيفِ الخَطِيب (ضِمْن بُحُوثِ المُؤْتَمَرِ العَالَميّ الثّالثِ للباحثين في القُرْآنِ الكريم وعُلُومِه، فاس، 2015)، 707/2، كما يَنْبَغي مُلاحظةُ أنّ في الذي مَثَّل بِهِ السُّيُوطيُّ رُجوعاً إلى الأصل، وليس كذلك الذي في (إنّ هذان)، يُنْظر: البُرْهان في عُلُوم القرآن، 305 /1.

([4]) مُشْكلُ إعْرابِ القُرْآن، ص: 626.

وعلى الموضعِ جاء عطفُ (أكن)، فمِنْ هُنا كان جَزْمُه، ولولا الفاءُ لقال: إنْ أخّرتني أَصَّدَّقْ وأكنْ، وهو قولُ أبي عليٍّ[1] والزّجّاج[2] وقدْ اسْتَدلُّوا له بقولِ الشّاعر: [الوافر]

فأَبْلُوني بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي * أُصَالِحُكُم، وأَسْتَدْرِجْ نَوَيّا[3]

فقدْ عطفَ (أستدرجْ) على مَوْضعِ (أُصالحُكم)، ولكنْ لو لمْ يكنْ (لعلّي)؛ لأنّ المَعْنى فأَبْلُوني أُصَالحْكم[4].

- **القولُ الثّاني:** وهو للخليلِ، فيما حَكاهُ عنهُ سِيبويه، و قَدْ جَعَلْتُه ثانياً مع تقدّمِ قائِلِه وناقِله عنه، وجلالةِ قدرِهما؛ لأنّه كالنّقضِ للأوّل، فقال: هو على تَوَهُّمِ الشَّرْطِ الذي يدلُّ عليه التّمنّي لأنّ الشّرطَ غيرُ ظاهر، ولا يُقَدَّرُ حتى يُعْتَبرَ العطفُ على المَوْضِع[5].

واسْتَقْبَحَ الألوسيُّ التّعبيرَ بالتّوهُّم، ورأى أنّ قولَ أبي عليٍّ، والزّجّاج، محمولٌ على توهُّمِ أنّ مَوْضِعَ (فأصّدّق) مَوْضِعُ جَزْم، وأنّهما قالا بذلك، ولمْ يُعَبِّرا بالتّوهُّمِ فِراراً مِنْ قُبْحِه[6].

والظّاهرُ في القولين ربْطُهما بمفهومِ التّوهُّم، وهو ما يَسْتَدْعي الكلامَ فيه، وفي ما قرّره النُّحَاةُ له مِن الأحكام:

- **مَفْهُومُ التَّوهّم:** هو واحدٌ مِن السُّبُلِ التي ارْتضاها النُّحاةُ لتخريجِ كلِّ كلامٍ لا يستقيمُ على قواعِدِهم، وقوانِينهم، وقد قِيل في تعريفِه: "**هُو تَخَيُّلُ وجودِ ما يَقْتضي نُطْقاً مُعَيَّناً، وجَرَيانُ الكلامِ عليه، أو تَخَيُّلُ خُلُوِّ الموضِعِ ممّا يَقْتَضِي ذلك**"[7].

وذكره ابنُ هشامٍ، وجعل له شَرْطَيْن: شرطاً لصِحّتِه، وشرطاً لحُسْنِه؛ فأمّا شَرْطُ صِحَّتِه، فهو صِحّةُ دخولِ العامِلِ المُتَوهَّم، وأمّا شرطُ حسنِه، فهو كثرةُ دخولِه هُناك[8].

فمِمّا رَوَوْا لحُسْنِه قولُ زُهَير: [الطويل]

بَدَا لي أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى *ولا سَابِقٍ شيئاً إذا لَمْ يكن جائيا[9]

فقد عطفَ (سابقٍ) على (مُدْرِكَ) بتوهُّمِ دخولِ الباءِ عليه؛ لكثرةِ دخولها على خبرِ (لَيْس).

وممّا رَوَوْا لقُبْحِه قولُ الآخر: [المتقارب]

([1]) الحُجّةُ لِلْقُرّاءِ السّبْعة، 415/2.

([2]) مَعَاني القُرْآنِ وإعرابُه، 139/5، ومَفَاتيحُ الأغَاني، ص: 401.

([3]) مَعَاني القِراءاتِ، ص: 519.

([4]) مَعَاني القِراءاتِ، ص: 519.

([5]) الكِتاب، 83/1، ورُوحُ المَعَاني، م14، 417/27.

([6]) رُوحُ المَعَاني، م14، 417/27.

([7]) التَّوهُّم، دِراسةٌ في كِتابِ سِيبَوَيْه، د. راشد أحمد جرّاري، المجلّة العَرَبية للعُلُومِ الإنْسَانية، جامِعة الكُوَيت، العدد 66، السّنة 17، 1999، ص: 76.

([8]) المُغْني، 97/2، وشَرْحُ التَّسْهِيل، 186/1.

([9]) دِيوانُه، ص: 106.

وما كُنْتُ ذا نَيْرِبٍ * ولا مُنْمِشٍ فيهم مُنْمِلِ[1]

فقد عطفَ (منمشٍ) على (ذا)، وهو منصوبٌ، توهُّماً لدخولِ الباءِ عليه؛ أي: وما كنتُ بذي نيربٍ، ولكنّه قبيحٌ، في هذا، لِقِلَّةِ دخولِ الباءِ على خبر (كان).

ثمّ إنّ الخليلَ هو أوّلُ مَنْ وجَّهَ على التّوهُّمِ؛ ذلك فيما حَكاه عنه سِيبويه، وقد سألَه عنِ الآيةِ نفسِها[2].

وقدْ اسْتخدمَ سِيبويه نفسُه هذا المُصْطَلَحَ في توجيهِ الكلامِ الذي لا يستقيمُ على قواعدِ النُّحاة، كما سار على ذلك مَنْ تلاهُ مِنَ النّحاة[3].

- الخلافُ في وُقُوعه: واضطربَ العلماءُ في القول به، وفي وقُوعِه في القرآن الكريم، وتحرّجَ المَانِعون مِنْ أنْ يُثْبِتوا في القرآن مِنْه شيئاً، واسْتَبْدلوا به مُصْطَلَحَ (الحملُ على المعنى)[4]، تَأَدُّباً، وفراراً مِنْ إفْهامِه معنى الغَلَط؛ إذْ هو كذلك عِنْد بعضِهِم[5].

- والحقيقةُ أنّنا نحبُّ أنْ نبنيَ مُنَاقشتَنا لهذا التّوجيهِ باعتمادِ مفهومِ القائلين به، وشُرُوطِهم فيه، فإنّا وإنْ سَلَّمْنا لوقوعِ التَّوَهُّمِ في القرآن لوقوعِه في نظامِ اللّغة التي نزلَ بها، وأنّه، بهذا الاعتبارِ، ممّا لا حرجَ فيه؛ لأنّه مفهومٌ لغويٌّ لا إيماني، فإنّا لا نُسَلِّمُ لأنْ يكونَ في القرآن مِنْه شيءٌ لاعتبارٍ خاصٍّ بالقرآنِ مِنْ جهةِ ما يَنْبَغي لِتَفْسِيرِه، وقواعِدِ فهمِه، لأنّه يَسْلَمُ نحويّاً أنْ يُقالَ (إنْ أخّرتني إلى أجلٍ قريبٍ أصَّدَّقْ وأكنْ)، لكنّه لا يَسْلَمُ مع مُرادِ القرآنِ الكريم، لأنّ القرآنَ لمْ يَسْتعمِلْ الشّرط، إنّما استعملَ (لولا)، ولولا لَيْسَتْ للشّرط، إنّما هي لغةٌ في الاستفهامِ والخبر؛ أيْ في الطّلبِ والشّرط، كما يَرى الفرّاء[6]، ولم يُسَمِّ هذه اللّغة، ومثّلَ لها بهذهِ الآية، وبيَّنَ أنّ (لولا) في التّحضيضِ بمنزلةِ (هلّا)، وأنّها تَنْمازُ عنِ الشّرط بوقوعِ الاسمِ بعدَها.

ونبّهَ الدّكتور محمود أحمد الصّغير إلى أنّ الفرّاءَ لا يُسَمِّي (لولا) باسمِها؛ أيْ الشّرطية، مِنْ أجلِ أنّه يجعلُها خبراً، لا إنشاء[7]، كما لمْ يجعلْ الزّمخشريُّ جملتَها شرطاً، بل في حكمِ الشّرط[8]

- والمفهومُ مِنْ هذا الكلامِ أنّه لا يَلْزَمُ مِنْ رِضا الصِّناعةِ النّحويّةِ مُوافقةُ مُرادِ الله تعالى مِنْ كلامِه؛ لأنّ القرآنَ يُفَسَّرُ بقواعدِ تفسيره مجتمعةً ضِمْن المنهجِ المُتكامِل، ولا يُكْتَفَى فيه بمقولاتِ فنٍّ بعينِه مُنْفردا، ونُوَضِّحُ هذا بأنْ نَسْأل:

([1]) لِسانُ العرب، مادة (نيرب).

([2]) الكِتاب، 83/1.

([3]) يُنْظَرُ مَثلاً: التَّوهُّمُ عِنْد النُّحَاة، د. عَبْد الله أحمد جاد الكريم، ص: 34.

([4]) التَّوهُّمُ عِنْد النُّحَاة، ص: 49.

([5]) التَّوهُّمُ عِنْد النُّحَاة، ص: 34.

([6]) مَعَاني القُرْآن، 334/1.

([7]) الأدَواتُ النَّحْويّةُ في كُتُبِ التَّفْسِير، ص: 292.

([8]) الكشّاف، 456/2.

- إنّا، وإنْ سَلَّمْنا بأنّ (لولا)، في المُنافقون، واقعةٌ حيثُ يَصِحُّ دخولُ (إنْ) بدلالةِ قولِه تعالى: **(ومِنْهُم مَنْ عَاهدَ الله لَئِنْ آتانا مِنْ فَضْلِه لَنَصَّدَّقَنَّولَنَكُونَنَّ مِن الصّالحِين)**. [التّوبة:75]، وإنْ اعْتَبَرْنا اسْتواءَ المَوْضِعَيْن في الصّوابِ اللُّغَويّ، فإنّا لا نُسَلِّمُ لاسْتِوائِهما في التّفسيرِ لأنَّ (لولا) غيرُ (إنْ).

ونقولُ في الجواب:

إنّ دَفْعَنا للقولِ بالتوهُّمِ قائمٌ على قاعدةٍ ثقافيةٍ في التّفسيرِ؛ هي أنّ لكلِّ كلمةٍ، في القرآنِ موقعَها الذي لا يَصِحُّ أنْ تقع فيه كلمةٌ غيرها؛ لأنّها في موقِعها مُهَيَّأةٌ لإصابةِ نكتةٍ بيانيةٍ، الناسُ في إدراكِها بين رجلين: مُدْرِكٍ لها، وجاهلٍ بها[1]، وهذا القولُ بالتّوهُّمِ يقومُ على افتراضِ التّساوي بين اسْتِعْمالِ (لولا) و(إنْ)؛ لأجلِ إرضاءِ الصّناعةِ النّحوية، وغيرُ خافٍ أنّ في الإمكانِ التّفريقَ بين آيةِ التّوبةِ، وآيةِ المُنافِقون، مِنْ غيرِ ما وجهٍ، ما يقضِي بأنّ لكلٍّ واحدةٍ سياقاً مُغايراً للأخرى، وبه يتّضحُ أنّ تضمينَ (لولا) معنى (إنْ) منظورٌ فيه إلى النّحو، لا إلى القرآن، وفيه انقلابٌ للوسائلِ إلى غاياتٍ، وللغاياتِ إلى وَسَائل، وهو غلطٌ فاحش.

والغلطُ فيه كائنٌ مِنْ جهةِ جعلِ المَسْألةِ في اللّغة، لا في القرآنِ الذي له أُصُولُه، وقواعدُه، ومِنْ هذا، فإنّ هذا التّخريجَ مَعِيبٌ مِنْ كَوْنِه تَفَقُّهاً في العبارة، لا في معنى العبارة، وهو خلافُ ما قرّرهُ العُلَمَاءُ مِنْ قواعِدِ ضبطِ علاقةِ اللّفظِ بمعناه[2]، ونُقَدِّرُ أنْ لوْ أَمْكنَ هؤلاءِ النُّحَاة، والخليلُ وسِيبويه على رأسِهِم، بلوغُ النُّكْتةِ مِن اسْتخدامِ (لولا) لامْتَنَعوا عَنْ أنْ يُصَحِّحُوا معنى الشّرطِ فيه؛ لأنّ الألفاظَ تَبَعٌ للمَعاني[3]، والعربُ إنّما أَصْلَحَتْ الألفاظَ للمعاني، وعندَ النُّحَاةِ أنّ "**<u>الإعرابَ فرعُ المعنى</u>**"، ومعنى القرآنِ يُطْلَبُ مِنْ قَواعِدِه، والعلمُ بالنّحوِ هو بعضُ قواعِدِه.

ومنْ ثمّ، فاستدلالُ النّحاةِ بالتّوهُّمِ، في مِثْلِ هذا المَوْضِع، هو صنيعُ قومٍ قال ابنُ تَيْمِيّةَ بأنّهم: "**قومٌ فسّروا القرآنَ بمجرّدِ ما يَسُوغُ أنْ يريدَه بكلامِه مَنْ كان مِن النّاطِقين بلغةِ العرب، مِنْ غَيْرِ نَظرٍ إلى المُتكلّمِ بالقرآن، والمُنَزَّلِ عليه، والمخاطبِ به ...، ثمّ هؤلاء كثيراً ما يَغْلِطُون في احتمالِ اللّفظِ لذلك المعنى في اللّغة .... فَيَسْلُبون لفظَ القرآنِ ما دلَّ عليه، وأُريدَ به، وتارةً يُحَمِّلونه ما لَمْ يَدُلَّ عليه، ولَمْ يُرَدْ به**"[4].

والمَخْرجُ مِنْ هذا التّوجيهِ المَدْفوعِ يكونُ مِنْ سَبِيلَيْن:

- **<u>أوّلُهما</u>**: الاجتهادُ في طلبِ النُّكْتةِ البيانيةِ في التّعبيرِ بالشّرطِ في مَوْضعٍ، وبالعَرْضِ في آخرَ، ممّا يُشْبِهُه في التركيب اللُّغَويّ، ولهذا بحثٌ مُسْتقلٌّ يقومُ على مُراعاةِ أصولِ البيانِ جميعِها.

([1]) يُنْظَر: الإعْجازُ البَيَانيُّ بين النَّظَريَّةِ والتَّطْبِيق، د. حِفْني مُحَمَّد شَرَف، ص: 222، ودَقَائقُ الفُرُوقِ اللُّغَويّةِ في البَيَانِ القُرْآني، ص: 07، وخَصَائصُ التَّعْبِيرِ القُرْآنيّ، وسِماتُهُ البَلاغِيّة، د. عبد العظيم المطعني، 245/1.

([2]) النَّصُّ الشَّرْعيُّ وتأويلُه، د. صالح سبوعي، ص: 73.

([3]) المُوافقَات، للشّاطبي، 410/3، ويُنْظَر: النَّصُّ الشَّرْعِيُّ وتأويلُه، ص: 74.

([4]) مُقَدّمةٌ في أُصُولِ التَّفْسِير، ص: 47.

• **ثانيهما:** المَصيرُ إلى القولِ بالتّرخُّصِ عِنْدَ أمْنِ اللَّبْس الذي نادى به الدُّكْتورُ تمّام حسّان [1]؛ فإنّه أَوْلى مِن القولِ بالتّوهُّمِ مِن اعْتِباراتٍ، هي:

- أنّ القولَ بالتّرخُّصِ يقفُ عند وصفِ العبارة، ولا يجاوزُها إلى وصفِ المَعْنى المُعَبَّرِ عنه، فيتركُه إلى المُفَسِّرِ يطلبُه بمراعاةِ قواعدِ التّفسير.

- أنّ القولَ بالتّرخُّصِ مُوافقٌ لقاعدةٍ ثقافيّةٍ في التّفسير، هي ضرورةُ حملِ لغةِ القرآنِ على أنَّ قَصْدَ الشّارعِ مِنْ وضعِ الشّريعة الإفهامُ، لا التّلبيس[2]، وهو مُوافقٌ للتّرخُّصِ مِنْ جِهة قيامِه على أَمْنِ اللّبس.

وقد دَعا الدّكتورُ تمّام حسّان إلى القولِ بالترخُّصِ عند كلِّ كلامٍ جاء مخالفاً للقاعدةِ النّحوية، وجَعَلَه مُتفرّعاً عَنْ نظريَّتِه في تظافُرِ القرائنِ اللّفظيةِ والمَعْنويّة لإنتاجِ المَعْنى النّحويّ، ويقولُ في شرحِ مَعْناه: "**والمَقْصودُ بالتّرخُّصِ أنْ تكونَ قرينةٌ ما هي تقتضي المعنى وتُحَدِّدُه، ومِنْ هُنا تُصْبِحُ قرينةٌ أُخْرى فائضةً، وتَدْخُلُ في مفهومِ قولِ ابْنِ مالكٍ:**

وحَذْفُ ما يُعْلَمُ جَائِزٌ ... * .....

ونَحْنُ نَظْفَرُ بالترخُّصِ ونَجِدُه في مختلِفِ القرائنِ فلا تَنْجُو منه آيةٌ واحدةٌ إذا كان اللَّبْسُ مأموناً مع إهمالِها"[3].

ثمّ مَضى الأستاذُ يُجْريه على طائفةٍ مِن النّصوصِ القرآنية، على أنّا، وإنْ حَمِدْنا له اجتهادَه في وَصْلِه بالتّفسير، فإنا نزدادُ تسليماً له بإمْكانِ وَصْلِه بأصولِ التّفسير؛ فالأستاذُ قد جَعَله بديلاً لِعِدَّةِ مُصْطَلَحاتٍ نحويّةٍ؛ منها "التّوهّم"[4] الذي يقومُ الفرقُ بينه، وبين التّرخُّصِ في ما يَضْبطُ التفسير؛ وهو أنّ التوهُّمَ يقومُ على تحميلِ اللّفظِ معنًى لَمْ يُتَوَصَّلْ إليه بالطُّرُقِ التّأْصِيلية؛ وذلك كافتراضِه الشّرطَ في هذه الآية، وهو مَعْدولٌ عنه في الآية، بقرينةِ شبيهَتِها في السُّورةِ الأخرى، وهو افتراضٌ يَنْجُمُ عنه قطعٌ للبحثِ عنِ النُّكتةِ في إيثارِ (إنْ) هناك، وإيثار (لولا)، هُنا، في حينِ لا يَفْتَرِضُ القولُ بالتّرخُّصِ شيئاً مِن المَعْنى في اللّفظ؛ لأنّه مُلْتَزِمٌ حدَّ اللفظ، ويَأْذنُ بالبحثِ عن النُّكْتةِ في استعمالِ اللّفظِ في ذلك المَوْضِعِ المُتَرَخَّصِ فيه، والله تعالى أعْلَم.

وقد ذهبَ ابْنُ عاشورٍ إلى أنّ اللّطيفةَ في الجمعِ بين المنصوبِ والمَجْزومِ، هي الجمعُ بين معنى التَّسَبُّبِ ومعنى الشّرط، وأنّه يرجعُ إلى محسِّنِ الاحْتِباك، فكأنّه قال: (لولا أخّرتني إلى أجلٍ قريبٍ فأصدّقَ وأكونَ مِن الصّالحين، وإنْ تُؤَخِّرْني إلى أجلٍ قريبٍ أصّدّقْ وأكنْ مِن الصّالحين)، ثم قال: "**ومِن لطائفِ هذا الاستعمالِ أنّ هذا السّائلَ بعد أنْ حثَّ سُؤالَه، أَعْقَبَه بأنّ الأمرَ مُمْكن،**

([1]) يُنْظرُ: اللُّغةُ العَرَبيةُ مَعْناها ومَبْناها، ص: 176، واجْتِهاداتٌ لُغَويّة، د. تمّام حسّان، ص: 100.

([2]) النَّصُّ الشَّرْعيُّ وتأويلُه، ص: 78.

([3]) اجْتِهاداتٌ لُغَويّة، ص: 100.

([4]) اجْتِهاداتٌ لُغَويّة، ص: 100.

فقال: إنْ تُؤَخِّرْني إلى أجلٍ قريبٍ أصّدّقْ وأكنْ مِن الصّالحين، وهو مِنْ بدائعِ الاسْتِعْمالِ القُرْآنيِّ لقصدِ الإيجازِ، وتوفيرِ المَعاني"[1]

وهذا التّوجيهُ هو، فيما يَبْدو، أَسْلَمُ ما في المَسْألةِ؛ لسببٍ واحدٍ هو أنّه، وإنْ احتملَ الشّرطَ، إلا أنه أَبْقى للحرفِ المُسْتَعْمَل معناه، وهو الطّلب، ومِنْ ثمّ، بَنى تفسيرَه على زَيْدِ الشّرطِ على ما يجبُ اعتبارُ بقائِه، فانْتهى إلى فكرةِ الاحْتِباكِ تلك، ويَبْقى تفسيرُه هذا مُعَرَّضاً للنّظر، فإمّا أنْ يُرْتَضَى، وإمّا أنْ يُؤْتى بخيرٍ مِنْه.

ولكنّ ما ينبغي التفطُّنُ إليه هو أنّ الشّرطَ هو محلُّ النّظر، لا الطّلب؛ لقيامِ اللّفظِ الدّالِّ على الطّلب، وعدمِ قيامِ اللّفظِ الدّالِّ على الشّرط إلا ظنّاً، وأمّا الجزمُ في (أكن) فمُحْتَمِلٌ للشّرطِ، ولغيرِه، كالتّرخُّصِ، مثلا، ويدلُّ على هذا أنّه في الإمْكانِ القولُ في توجيهِ الشّيخِ ابْنِ عاشورٍ إنّ القولَ بأنّ هذا السّائلَ بعد أنْ حثّ سُؤالَه أعْقَبَه بأنّ الأمْرَ ممكنٌ؛ أيْ: (إنْ تُؤَخِّرني أكُنْ) هو كلامٌ أَشْبَهُ بالمَنْطِقِ منه بالتفسير؛ ذلك أنّ تصوُّرَ الإمكانِ في وُقوعِ صلاحِه، بعد التأخيرِ، حاصلٌ في الطّلب بـ (لولا)؛ لأنّه لا يَطْلبُ إلا مُمْكناً، والله أعْلَم، فإذا سُلِّمَ لهذا ازْدادَ احْتِمالُ الشّرطِ في الكلامِ بُعْداً، وآلَ التَّوْجيهُ إلى القولِ بالتّرخُّصِ، كما تقدّم، والله أعْلَم.

<u>خَاتمةٌ: نَتائجُ وتَوْصِيات:</u>

<u>وعَلى هذا، فأهَمُّ ما انْتَهَيْنا إليه هو:</u>

1- إنّ صِلةَ التّفسيرِ باللّغةِ، وعُلُومِها، هي صلةُ الغايةِ بالوسيلة، بلْ، بواحدةٍ مِنْ وسائِلها.

2- إنّ مِنْ مَشْمولاتِ عُدَّةِ المُفسِّرِ اللُّغويّةِ العلمَ بما هو مِنْ مقولاتِ النّحو، وما هو مِن مقولاتِ اللّغة، ثم يَنْظُرُ في أيِّ الحقلين تَتَنَزَّلُ المَسْألةُ التي يَطْلُبُ تخريجَها.

3- إنّ إلزامَ الشّاذِّ نحويّاً بالدّخولِ في قاعدةِ النّحوِ هُو مَوْقفٌ مَعيبٌ مَنْهجيّاً؛ لأنّه كالجمعِ بين الضّدّين، أو هو كذلك؛ ذلك أنّ الشّذوذَ خُروجٌ، والتّوجيهُ دخولٌ في مُوجبِ القاعدة.

4- إنّ كلَّ توجيهٍ يقومُ على تجاوزِ القرآنِ لحدودِ لغةِ قُرَيْش، وعلى مُراعاةِ قواعِدِ التّفسيرِ في كُلِّيّتِها هو، لا شكّ، **<u>توجيهٌ مَتْبُوع</u>**.

5- وإنّ كلَّ توجيهٍ يقومُ على تحكيمِ أصولِ الجزء (= الصّناعة النّحوية)، في أصولِ الكُلِّ (= المَعْرفة اللّغوية)، أيْ تحكيمُ أصولِ لغةِ قريشٍ في أصولِ كلِّ لُغاتِ العربِ، هو **<u>توجيهٌ مَدْفوع</u>**.

6- وإنّ كلّ توجيهٍ يَرْعى في الشّاذِّ النّحويِّ الذي لا تُفَسِّرُه اللَّهْجةُ عدمَ افتراضِ المَعْنى في مُفادِ عِبَارته، هو كذلك **<u>توجيهٌ مَتْبُوع</u>**، وما بخلافِه فهو المَدْفُوع.

<u>ويعدُ، فيُوصِي هذا البحثُ بما يَلي:</u>

- توسيعُ الحديثِ في الأصولِ اللّغويةِ إلى التّفريقِ بين مَنْهَجَيْ اللّغويين والنُّحَاة على نحوِ ما هو مُبَيَّنٌ في الدِّراساتِ الرّائدةِ في هذا المجال.

([1]) التّحْرير والتّنوير، 254/29.

- إلزامُ المُفَسِّرِ بهذا حين يَدْرُسُ لغةَ القُرآنِ، وإلزامُ اللُّغويِّ به حين يُشاركُ في التّفسير.
- إدراجُ نظريةِ التّرخُّصِ عِنْد أمْنِ اللَّبْسِ ضِمنَ عُدَّةِ المُفَسِّرِ اللّغويّةِ لمَا فيها مِنْ صيانةٍ للتّفسيرِ التي هي الغايةُ المَطْلوبةُ، والمَثابةُ المَتُوبة.
- اتّخاذُ نتائجِ هذا البحثِ أساساً للدّعوةِ إلى بحثٍ علميٍّ يحيطُ بكافّة التّوجيهاتِ النّحويّةِ للمَواضِعِ المَوْسُومةِ بالشُّذُوذِ النّحويِّ في القرآنِ الكريمِ، وقراءاتِه.

- **<u>قَائمةُ المَصَادرِ والمَراجِعِ المُعْتَمَدة:</u>**

1- **الاتّجاهاتُ المُنْحرفةُ في تفسيرِ القُرآنِ الكريم، دَوافِعُها ودَفْعُها**، د. محمّد حُسين الذّهبيّ، مَكْتبة وَهْبة، مصر، الطّبعة الثّالثة، 1406هـ، 1986.

2- **الإتْقانُ في عُلُوم القُرْآن**، لجلال الدّين عَبْد الرّحمن السُّيُوطي، توفي 911هـ، تحقيق: عَبْد الرّحمن فَهْمي الزّواوي، دار الغَد الجديد، القاهرة، الطّبعة الأولى، 1427هـ، 2006.

3- **اجْتِهاداتٌ لُغويّة**، د. تمّام حسّان، عالَم الكُتُب، القاهرة، الطّبعة الأولى، 1428هـ، 2007.

4- **الأدواتُ النّحْويةُ في كُتُبِ التّفْسير**، د. مَحْمود أحمد الصّغير، دار الفكر، دمشق، سُورية، دار الفكر المُعاصر، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى، رجب 1422هـ، سبتمبر 2011.

5- **الأصُولُ، دراسةٌ ابستمولوجيةٌ لأصُولِ الفِكرِ اللُّغويِّ العَربيّ**، د. تمّام حسّان، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، طبعة: 1411، 1991.

6- **بُحُوثُ المُؤتمرِ العالَميِّ للباحثين في القُرآنِ الكريمِ وعُلُومِه**، في موضوع: "**بناءُ علمِ أصولِ التّفسير: الواقعُ والآفاق**" أيّام: 21/20/19 جمادى الثانية 1436هـ، 11/10/9 أبريل 2015 فاس، المغرب.

7- **البَيانُ في روائعِ القرآنِ، دراساتٌ لغويّةٌ وأسلوبيةٌ للنصِّ القُرآنيّ**، د. تمّام حسّان، عَالَم الكتب، القاهرة، الطّبعة الثّالثة، 1430هـ، 2009.

8- **التّحريرُ والتّنويرُ في التّفسير (=تفسيرُ ابْنِ عاشور)**، لمحمّد الطّاهر بنِ عاشور التّونسيّ، (ت1394هـ)، مُؤسّسة التاريخ، بيروت، 1420هـ، 2000.

9- **تَفْسيرُ القرآنِ بالقرآنِ، دراسةٌ تاريخيةٌ ونظريّة**، د. محمّد قَجْوي، الرّابِطةُ المُحمّديّة للعُلَماء ومَرْكزُ الدّراساتِ القُرْآنيّة، الرّباط، المَغْرب، طَبْعُ مَطْبعةِ المعارفِ الجديدة، الرّباط، المغرب، الطّبعة الأولى 1436هـ، 2015.

10- **تَمّام حسّان، رائداً لغويّاً**، بُحوثٌ ودراساتٌ مُهْداةٌ من تلامذتِه وأصدقائِه، (=كتابٌ تذكاريٌّ)، إعْدادُ وإشرافُ: الدكتور عَبْد الرّحمنِ حَسَن العارف، عالَم الكتب، مصر، الطّبعة الأولى، 1423هـ، 2002.

11- **التّوهُّمُ، دراسةٌ في كتابِ سِيبويه**، راشد أحمد جرّاري، المَجلّةُ العربيّةُ للعُلوم الإنسانيّة، تَصْدُرُ عَنْ مجلسِ النّشر العِلميّ، جامعة الكويت، العدد السّادسُوالسِتُّون، السّنة السّابعة عشر، ربيع 1999.

12- **التّوهُّمُ عِند النُّحاة**، د. عَبْد الله أحمد جاد الكريم، مَكْتَبة الآداب، القاهرة، الطّبعة الأولى، 1422هـ، 2001.

13- **الجامعُ لأحكامِ القُرْآن،(=تَفْسِير القُرْطُبيّ)**، لأبي عَبْد الله مُحَمَّدٍ بنِ أحمدَ الأنصاريّ القُرطبيّ، تقديم: هاني الحاجّ، حقّقه وخرّجَ أحاديثَه عِماد زكي البارودي، وخَيْري سَعيد، المَكْتبة التَّوْفيقيّة، القاهرة، مصر، الطّبعة العاشرة، 2012.

14- **حُجّةُ القِراءات**، لأبي زُرْعة عبدِ الرّحمن بنِ مُحمّد بن زَنْجِلة، تحقيق: سَعيد الأفغانيّ، مُؤَسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، الطّبعة الخامسة، 1997.

15- **الخَصَائِص**، لأبي الفتحِ عُثْمانَ بنِ جِنّيّ، تحقيق: مُحَمَّد عليّ النّجّار، المَكْتبة العِلْميّة، الطّبعة الثّانية، 2000.

16- **الخِطابُ القرآنيُّ ومَناهجُ التّأويلِ، نحوَ دراسةٍ نقديةٍ للتأويلاتِ المُعَاصرة**، الدّكتور عَبْد الرّحمن بودراع، الرّابطةُ المُحمّديّة للعُلَماء، ومَرْكزُ الدّراساتِ القُرْآنيّة، المَغْرب، الطّبعة الأولى، 1434هـ، 2013.

17- **رُوحُ المَعاني في تَفْسيرِ القُرْآنِ العظيمِ والسَّبْعِ المَثَاني**، لأبي الفَضْل شِهابِ الدّين السّيّد مَحْمود الألوسيّ البَغْداديّ، تَحْقيق وتَخْريج: د. السّيّد مُحمّد السّيّد،و سَيّد إبراهيم عمران، دار الحَديث، القاهرة، 1426، 2005.

18- سُنَنُ ابْنِ ماجَة، لأبي عَبْد الله مُحَمّدٍ بنِ يزيدَ القَزْوينيّ، المُتَوَفّى سنة 273هـ، دار ابْنِ الجَوْزي، القاهرة، الطّبعة الأولى، 2011.

19- سُنَنُ التّرمذيّ (=الجامعُ الصّحيح)، لأبي عِيسى أحمدَ بنِ عِيسى بنِ سَوْرةَ التِّرْمِذيّ، المُتَوفّى سَنة 279هـ، دارُ ابنِ الجَوْزيّ، القاهرة، الطّبعة الأولى، 2011.

20- **فِقْه اللّغةِوسِرُّ العربية**، لأبي مَنصورٍ عبدِ الملكِ بنِ مُحمّدٍ الثّعالبيّ النّيْسابوريّ، (ت429هـ)، تَحقيق: خالد فَهْمي، مَكْتبة الخانجي، القاهرة، الطّبعة الأولى، 1418هـ، 1998.

21- **القاعِدةُ النّحويّة، دِراسةٌ نَقْديةٌ تَحْليلية**، د. أحمد عبد العظيم عبد الغنيّ، كُلّيّةُ دارِ العُلوم، دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، القاهرة، 1410هـ، 1990.

22- الكِتابُ، (=كِتابُ سِيبويه)، لأبي بِشْرٍ عَمْرو بنِ عُثْمانَ بنِ قَنْبر، (ت180هـ)، تحقيق: عَبْد السّلام محمّد هارون، مَكْتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ، 1988.

23- **لِسانُ العَرب**، لابنِ منظورٍ، (630هـ-711هـ)، تحقيق: ياسِر سُلَيْمان أبو شادي، مَجْدي فَتْحي السّيّد، المَكْتبة التّوفيقيّة، مصر، (د-ت).

24- اللّغةُ العربيّةُ مَعْناها ومَبْناها، د. تمّام حسّان، عالَم الكتب، القاهرة، الطّبعة الثّالثة، 1418هـ، 1998.

25- **مَتْنُ ألفيةِ ابْنِ مالكٍ في النّحوِ والصّرف**، لأبي عبد الله مُحَمَّدٍ بنِ عبدِ الله بنِ مالكٍ الأندلسيّ، دارُ ابنِ حزمٍ، بيروت، الطّبعة الأولى، 1423هـ، 2002.

26- **مُشْكلُ إعرابِ القُرْآن**، لأبي مُحَمَّدٍ مَكّيٍّ بنِ أبي طالبٍ القَيْسيّ القَيْروانيّ، (355هـ، 437هـ)، حقّقه وعلّق عَلَيْه: ياسين محمّد السَّوّاس، اليَمَامة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، دمشق، بيروت، الطّبعة الثالثة، 1423هـ، 2002.

27- **مَعَاني الحُروف**، لأبي الحسنِ عليٍّ بنِ عيسى الرُّمّاني، حقّقه، وخرّج حديثَه، وعلّق عليه: الشّيْخ عَدْنانُ بنُ سُلَيْمانَ العَشا حَسُّونة الدّمشقيّ، المَكتبة العصرية، صَيْدا، بيروت، الطّبعة الأولى 2005.

28- **مَعاني القِراءات**، لأبي مَنْصورٍ مُحمَّدٍ بنِ أحمدَ الأزهريّ، المُتوفّى، سنة 270هـ، تحقيق: مُحمّد بنِ عِيد الشّعباني، دارُ الصّحابة للتُّراثِ، بطَنْطا للنّشر والتّحقيقِ والتّوزيع، القاهرة، 2007.

29- **مَعاني القُرآنِ وإعْرابُه**، لأبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ السَّريِّ الزّجّاج، المُتَوفّى سَنَة 311هـ، شرح وتَحقيق: عَبْد الجليل عَبْده شَلَبي، خرّج أحاديثَه الأستاذُ عليّ جمال الدّين مُحَمّد، دارُ الحديث، القاهرة، 1424هـ، 2004.

30- **مُغْني اللَّبِيبِ عنْ كُتُبِ الأعاريب**، لأبي مُحمّدٍ عَبْدِ الله جَمَالِ الدّين بنِ هِشامٍ الأنْصاريّ، (ت 761هـ)، تحقيق: حَسَن حَمَد، دارُ الكتبِ العِلْميّة، بيروت، الطّبعة الأولى، 1418هـ، 1998.

31- **مَفاتيحُ التَّفْسير، مُعْجَمٌشاملٌ لِما يَهُمُّ المُفَسِّرَ معرفتُه مِن أُصُولِ التّفسيرِ وقواعِدِه، ومُصْطَلَحاتِه، ومُهِمّاتِه**، أ.د محمّد سَعْدٍ الخَطيب، دار النّدمُريّة، دارُ ابنِ حزم، المَمْلكةُ العربيّة السُّعُودية، الطّبعة الأولى، 1431هـ، 2010.

32- **مَفاتيحُ الأغاني في القِراءاتِ والمَعَاني**، لأبي العَلاء الكَرْمانيّ، المُتَوَفّى بعد 563هـ، دِراسة وتَحْقيق الدّكتور عَبْد الكريم مُصْطفى مُدْلِج، تقديم: مُحْسِن عبد الحميد، دارُ ابنِ حزمٍ، مصر، الطّبعة الأولى، 2002.

33- **مُقدِّمةٌ في أُصُولِ التّفسير**، لِتَقِيِّ الدّين أحمدَ بنِ عبدِ الحليمِ الحرّانيّ، (661هـ-728هـ)، دار الفَجْر، الجزائر، 1422هـ، الطّبعة الأولى، 2001.

34- **مِنَ القضايا الكُبْرى في القِراءاتِ القُرآنية**، د. مُحَمّد حَسَن حَسَن جَبَل، مَكْتبة الآداب، القاهرة، الطّبعة الأولى، 1433هـ، 2012.

35- **مَنْهجُ السِّياقِ في فَهْمِ النّصّ**، د. عَبْد الرّحمن بودرع، كتابُ الأمّة، سِلْسِلةٌ دَوْريّةٌ تَصْدُرُ كلَّ شَهْرين عَنْ وَزارة الأوقافِ والشُّؤونِ الإسْلاميّة، قطر، العدد 111، المُحرم 1427هـ، فبراير 2006.

36- المُوافَقَات، لأبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ موسى بنِ مُحَمَّدٍ اللَّخْميِّ الشّاطبيّ المالكيّ، (ت 790هـ) تحقيق: أبي عُبَيْدةَ مَشْهورِ بنِ حَسَنٍ آل سَلْمان، دارُ ابنِ عفّان، المَمْلكة العربيّة السُّعُودية، الطّبعة الأولى، 1417هـ، 1997.

37- **النصُّ الشّرعيُّ وتأويلُه، الشّاطبيُّ أنموذجاً**، د. صَالح سبوعي، كتابُ الأمّة، سِلْسِلَةٌ دَوْرِيَّةٌ تَصْدُرُ كلَّ شَهْرَيْن عَنْ وَزارةِ الأوقافِ والشُّؤونِ الإسْلاميّة، قطر، العدد 117، المحرم 1428هـ، السّنةُ السَّابعةُ والعِشْرون، الطّبعة الأولى، فبراير 2007.

38- **النَّهْرُ المادُّ مِن البَحْرِ المُحِيط، (=تفسير أبي حيان)**، لأبي حَيَّانٍ الأنْدَلُسيّ، المُتَوفّى سَنة 754هـ، تقديمُ وضَبْط: بُوران وهَدْيانَالضّنّاوي، مُؤَسَّسةُ الكتابِ الثّقافية، دَار الجِنان، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى، 1987.

39- **هَمْعُ الهَوامع في شَرْحِ الجَوامع**، لجلالِ الدّينِ عبدِ الرّحمنِ بنِ أبي بَكْرٍ السُّيُوطيّ الشّافعيّ، (ت 911هـ)، تحقيق: عَبْد العال سَالم مَكْرَم، عالَم الكتب، القاهرة، الطّبعة الأولى، 1424هـ، 2001